البرنامج السياسي لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا

مقدمة :

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تحوّلات عالمية كبرى، رافقتها تطورات هائلة في تقنيات الاتصال والمعلومات، مما غيّر شكل الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وأسهم في إعادة صياغة أنماط النفوذ والتأثير في العالم. وفي موازاة ذلك، تصاعدت النزاعات والصراعات على خلفيات دينية وقومية واقتصادية، وتحوّلت طرق التجارة الدولية، والموارد الطبيعية، ومناطق النفوذ إلى ساحات تنافس محتدم بين القوى الكبرى والإقليمية، مما زاد من هشاشة الاستقرار العالمي.

برزت في هذا السياق ظاهرة الإرهاب كأحد أخطر التحديات العابرة للحدود، وكان أكثرها فظاعة ما ارتكبه تنظيم "داعش" بحق الكُرد الإيزيديين في شنكال و كوباني عام ٢٠١٤. وفي المقابل، تراجعت قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أمام صعود الشعبويات، وتآكل دور المؤسسات الدولية في احتواء الأزمات وحل النزاعات.

خاض الشعب الكردي في سوريا نضالاً سياسياً سلمياً ومستمراً من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة، رغم كل أشكال القمع والتمييز، بدءاً من سياسات الإنكار وسلب الجنسية، وصولاً إلى تغييب هويته في الدستور وحرمانه من أبسط حقوقه. وتميّز هذا النضال، الذي قادته أحزاب وتيارات وطنية كردية، برفضه

للعنف والتطرف، وحرصه على العمل ضمن الإطار الوطني السوري.

ومع اندلاع الحراك الشعبي في سوريا عام ٢٠١١، انخرط الكُرد فيه مطالبين بالحرية والكرامة، وواجهوا، كغيرهم من السوريين، تداعيات نزاع مسلح واسع النطاق خلّف دماراً هائلاً وشروخاً عميقة في النسيج الوطني، وما رافقه من تدخلات خارجية وصعود تنظيمات متطرفة. وفي خضم هذا التمزق، جاء الاعلان عن ادارة ذاتية في المناطق الكردية بداية ٢٠١٤ وسرعان ما امتدت الى مدن سورية اخرى لتأخذ مسميات متعددة كانت في جميع مراحلها عامل أمان و استقرار نسبيين ومدافعة عن مناطقها ضد التنظيمات الجهادية كما ضد المجاميع المرتبطة بتركيا .

اليوم، وبعد سقوط النظام الاستبدادي في أواخر عام ٢٠٢٤، دخلت سوريا مرحلة انتقالية جديدة، في تحوّل لافت من سلطة قمعية مركزية إلى واقع سياسي متحوّل يتّسم بالغموض والهشاشة. ورغم بعض مظاهر الانفتاح، لا تزال المخاوف قائمة من إعادة إنتاج الاستبداد بصيغ دينية أو فئوية جديدة، الأمر الذي يستدعي من القوى الديمقراطية موقفاً واضحاً وحازماً لإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع.

اذا كانت هذه المرحلة تتيح إمكانية حقيقية للانتقال السياسي، فإنها لا تزال محفوفة بالمخاطر، في ظل غياب عقد اجتماعي جامع، واستمرار التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، وتزايد المخاوف وتهميش مكونات قومية ودينية، وفي مقدمتها

الشعب الكردي، الذي دفع ثمناً باهظاً في سبيل الحفاظ على وجوده وكرامته وهويته.

ورغم التفاهمات التي تم التوصل إليها في اتفاقية العاشر من آذار بين رئيس السلطة الانتقالية وقائد قوات سوريا الديمقراطية، والتي أفضت إلى تهدئة ميدانية ورسم خارطة أولية للتفاهم حول عدد من القضايا الجوهرية، فإن القضية الكردية لا تزال مغيّبة عن أي مسعى جاد لإيجاد حل عادل وشامل ضمن الإطار الوطني. لقد كشفت السنوات الماضية عجز المجتمع الدولي عن فرض حل سياسي عادل، وترك سوريا رهينة لتجاذبات القوى الإقليمية والدولية، بينما بقي الشعب الكردي، رغم تضحياته الجسيمة في مواجهة الإرهاب والدفاع عن وحدة البلاد، محروماً من الاعتراف الدستوري بخصوصيته القومية وحقوقه الوطنية، وهي استحقاقات لا يمكن تجاوزها أو تأجيلها في أي مشروع لبناء سوريا جديدة تقوم على العدالة والمساواة والقيم الديمقراطية

إن تمسّكنا بالنضال السلمي، واستعدادنا للحوار مع مختلف الأطراف، ينبع من قناعتنا بأن القضية الكردية في سوريا قضية وطنية ديمقراطية بامتياز، لا يمكن فصلها عن مجمل قضايا الديمقراطية والعدالة في البلاد. ومن هذا المنطلق، فإننا نرفض جميع أشكال التطرف والكراهية، وندعو إلى شراكة حقيقية بين جميع المكونات السورية على قاعدة الحقوق والواجبات المتساوية واحترام الخصوصيات .

ـ مشروعية القضية الكردية وموجبات النضال

كسرت وسائل التواصل الاجتماعي الحجر المفروض على المراجع التاريخية وأمهات الكتب المتعلقة بالكرد وأبرزت

الحقائق أكثر من ذي قبل، ودحضت رواية الانظمة التي اقتسمت كردستان والأوساط الشوفينية العنصرية على أن الكرد وافدون، دخيلون على المنطقة، وصارت حقيقة كونهم أبناء المكان والجغرافيا ومن الشعوب الأصيلة تأخذ مكانها تدريجياً في ذاكرة المهتمين والمتنورين من أبناء المنطقة كما في الذاكرة العالمية، لا سيّما بعد الدور الذي أداه الكرد من خلال قواتهم العسكرية من البيشمركه والگريلا ووحدات حماية الشعب والمرأة ضد الإرهاب وتنظيماته الجهادية، ليتعزز نضال الكرد في الدفاع عن الوجود ورد المظالم والمطالبة بالحقوق ودسترتها في البلدان التي يعيشون فيها.

يُشكل الكرد في سوريا ثاني أكبر قومية تعيش على أرضها التاريخية (كردستان)، التي تعرضت للتقسيم الأول عام ١٥١٤بين الصفويين والعثمانيين والتقسيم الثاني بين أربع دول بدءاً من ١٩١٦ حيث خرائط سايكس- بيكو وسيفر- لوزان وما تلاها من اتفاقيات ثنائية وجماعية بين الدول التي تقاسمت أرض الكرد عموماً، خلاصة هذا الظلم التاريخي، بقي الكرد بدون دولة خاصة بهم، بل وتعرضوا في الأجزاء الأربعة لسياسات الانكار والقمع وأحياناً لحروب إبادة وصهر عرقي على أيدي السلطات المتعاقبة خلال القرن العشرين وما زال.

بدأ التمييز ضدهم مع صعود النخبة المتأثرة بأفكار الدولة القومية ومن ثم ظهور حزب البعث العربي الإشتراكي وتسلّم العسكر لمقاليد الحكم، حيث تحّول التعامل مع الكرد من شركاء في الوطن إلى دخلاء، ومن مواطنين دافعوا عن الوطن إلى مشكوكٍ في وطنيتهم، فأُبرمت بحقهم قرارات استثنائية مجحفة

وصدرت ضدهم مراسيم وقوانين عنصرية كالإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢م، الحزام العربي، التعريب، منع اللغة والثقافة الكردية... الخ.

كان لا بد للكرد من إطار تمثيلي يدافعون من خلاله عن أنفسهم و يطالبون بحقوقهم، فجاء إعلان تأسيس الحزب الكردي الاول في سوريا بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٧م ضمن هذا السياق، إلا أن الحزب لم يسلم من التعّرض للمنع وملاحقة أعضائه وإيداع قياداته في السجون، بينما النضال السياسي الكردي استمّر دون توقف واتّسم مذ ذاك وإلى يومنا هذا بثوابت استراتيجية، وهي الاقرار بحل القضية الكردية في إطار الدولة السورية ووحدتها، وتوثيق خصوصية الكرد في دستور البلاد.

إن هذه المقدمة ليست مجرد تمهيد، بل تعبير صادق عن مرتكزات الحزب الفكرية والسياسية، وعن فهمه العميق للواقع السوري والكردي بكل تعقيداته، وانطلاقته نحو بناء مستقبل مشترك يستند إلى الحرية، والكرامة، والتعددية والديمقراطية.

المادة الأولى: اسم الحزب وتعريفه :

أ- اسم الحزب: حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا

Partiya Yekîtî Ya Demokrat A Kurd Li Sûriyê

ب - تعريف الحزب : هو تنظيم طوعي لأفراد يتشاركون أهدافاً سياسية، ويناضلون من أجلها في إطار عمل جماعي منظَّم، يُضبط عبر نظام داخلي وخارطة طريق سياسية يجسّدها برنامج الحزب.

يمثّل الحزب امتداداً تاريخياً للحراك السياسي للشعب الكردي في سوريا منذ ثلاثينات القرن العشرين، ومن امتدادات أول تنظيم كردي تأسّس في البلاد في حزيران ١٩٥٧. وقد تبلورت صيغته التنظيمية الراهنة كثمرة لمسارين اندماجيين في آب ١٩٩٠ ونيسان ١٩٩٣، في سياق السعي لتجاوز الانقسام وتعزيز وحدة الصف واستعادة الدور الوطني للحركة الكردية في الدفاع عن الحقوق القومية، وإنهاء التمييز، والمشاركة الفاعلة في بناء الدولة السورية .

يتبنى الحزب رؤية فكرية– سياسية تستند إلى مبادئ السلم و الحرية والمساواة، وحقوق الإنسان أفرادا وجماعات، ويعتبر العدالة الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من مشروعه السياسي.

يولي الحزب أهمية مركزية للحفاظ على الهوية القومية للشعب الكردي في سوريا، وضمان الاعتراف الدستوري به، وبما يضمن له ممارسة حقوقه المشروعة ضمن نظام ديمقراطي لا مركزي يقوم على الشراكة الوطنية والتعددية.

يعتمد الحزب النضال السلمي ويتخذ من مبدأ وثقافة اللاعنف نهجاً ثابتاً في عمله السياسي، ويرى في الحوار وسيلة رئيسية لحل القضايا الوطنية والقومية. كما يلتزم بالشراكة مع مختلف القوى الوطنية والديمقراطية لبناء دولة مؤسسات تقوم على سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، وضمان الحقوق والحريات لكافة المواطنين دون تمييز.

المادة الثانية: رمز الحزب ودلالاته : يتكوّن من إطار دائري يرمز إلى الوحدة والاستمرارية، وبخلفية بيضاء ترمز الى النقاء.

وتتوزع عناصره على النحو التالي:

- القوس الأيمن للإطار يتشكل من سُنبلة قمح، في دلالة رمزية على الخبز كحق إنساني أصيل، وتجسيد لمفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث لا حياة كريمة دون تأمين لقمة العيش للجميع، بلا تمييز عرقي أو طبقي أو ديني.

- القوس الأيسر يتشكّل من غصن زيتون، وهو رمز عالمي للسلام، يُعبّر عن رفض العنف والحروب، وعن التزام الحزب بمبدأ التعايش السلمي بين الشعوب، بعيدًا عن الصراعات القومية والدينية والمصالح الضيقة.

- في أعلى الإطار، تتوضع شمس مشعة، تحمل دلالة مزدوجة: فهي تمثل الحرية والنور والأمل، وتشير أيضًا إلى رمزية الشمس في تراث مملكة ميديا، التي تعود الى سبعة قرون قبل الميلاد ما تعكسه من امتداد حضاري عريق للشعب الكردي.

- أما مركز الشعار، فيملؤه حصان مجنّح وجامح، كرمز إلى القوة الكامنة، والطاقة المتوثبة، والجمال الفطري، كما يُحيل إلى راية مملكة الهوريين (الميتانيين) التي تعود إلى أكثر من خمسة عشر قرنًا قبل الميلاد، ويُستند في ذلك إلى دراسات أثرية أكاديمية تثبت بوضوح أن الهوريين والميديين يشكّلون الجذور التاريخية القديمة للأمة الكردية.

الخلاصة :

يجسد الرمز رؤية الحزب في تحقيق السلام منهجاً مجتمعياً، العدالة أساساً للتنمية، الحرية حقاً أصيلاً، والاستمرارية التاريخية جسراً بين الماضي والمستقبل.

يعكس الرمز هوية راسخة تمتد بجذورها في عمق التاريخ، وطموح يتجه بثبات نحو المستقبل، من أجل إحقاق السّلم والحرية والمساواة."

المادة الثالثة: شعار الحزب

السّلم والحرية والمساواة

يحدد الحزب مهامه النضالية بالمجالات التالية:

المادة الرابعة: في المجال الوطني السوري والعام:

شكل سقوط نظام الاسد البعثي الاستبدادي نقطة تحوّل تاريخية ، اشرعت الأبواب أمام السوريين لتأسيس دولة جديدة ديمقراطية تتوج شعاراتهم التي خرجوا من أجلها في حراك سلمي عمَّ مدن ومناطق البلاد بداية ٢٠١١ عمادها القانون وغايتها الانسان يشترك في بنائها وفي إدارتها الجميع دون أي استثناء مع إيلاء الأولوية للكفاءة فقط ، دولة تقوم على الفصل بين السلطات الثلاث وتتخذ من الإعلام سلطة رابعة غير خاضعة لسلطانها .

في ضوء التضحيات المشتركة التي قدّمتها مختلف المكونات السورية، ومن ضمنها شعبنا الكردي، دفاعاً عن وحدة البلاد ومواجهة الإرهاب، يرى الحزب بأن هذه المرحلة التأسيسية دقيقة للغاية من المهم تحلي الجميع فيها بروح المسؤولية لا سيما السلطة المؤقتة التي تمسك بالدفة كما من المهم فيها

الاطلاع على تجارب الأخرين المشابهة للحالة السورية والاستعانة بالخبرات والمؤهلات السورية في الداخل والخارج .

١- ضمان العودة الآمنة والطوعية للمهجّرين واللاجئين إلى ديارهم، ووقف جميع أشكال التغيير الديمغرافي، لا سيما في المناطق الكردية، مع الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي والضمير، ومحاربة الاختطاف والاعتقال التعسفي والانتهاكات وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات أمام القضاء الوطني أوالدولي، دون إفلات من العقاب. وتطبق عدالة انتقالية لا تستثنِ أحد من مرتكبيها أياً كان.

٢- إنهاء جميع أشكال الاحتلال والوصاية والتدخلات الخارجية على الأراضي السورية، والعمل بكل الوسائل المشروعة والمتاحة على استعادة السيادة الوطنية السورية الكاملة، استنادًا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

٣- إطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة تُعالج آثار النزاع والانقسام، وتؤسس لعقد اجتماعي جديد قائم على المساواة والمشاركة والعدالة، واتباع سياسات محفزة للعودة عبر الدعوة إلى مؤتمر وطني سوري جامع، بإشراف وطني وأممي، يضم كافة القوى والمكونات المجتمعية لإقرار ميثاق وطني يؤسس للدولة الديمقراطية الدستورية.

٤- العمل من أجل بناء دولة ديمقراطية تعددية لامركزية، تقوم على التعددية السياسية، وتضمن المشاركة الفاعلة للمجتمعات

المحلية في إدارة شؤونها، ضمن إطار وحدة الدولة وسيادة القانون.

٥- صياغة دستور توافقي جديد يعكس هوية سوريا التعددية، ويكفل الحقوق القومية والسياسية والاجتماعية لجميع مكوناتها، ويتلاءم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ويؤسس لنظام حكم ديمقراطي، تعددي، لا مركزي، يضمن تداول السلطة سلميًا، عبر انتخابات حرة نزيهة تشرف عليها مفوضية مستقلة.

٦- الشعب هو مصدر السلطات وأساس شرعيتها، ويتم تداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع. ينتخب الشعب رئيس الجمهورية ونائبيه، بحيث يشكّلون معًا مجلس رئاسة الجمهورية، على أن يكون أحد النواب من الكرد السوريين.

٧- فصل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وإعلاء مبدأ سيادة القانون كأساس لنجاح الديمقراطية، وإنهاء سياسات الاستبداد.

٨- إطلاق عملية إصلاح تشريعي شاملة، تتضمن إلغاء القوانين الاستثنائية، ومراجعة كافة التشريعات بما ينسجم مع الدستور الجديد والمواثيق الدولية، مع إلغاء كل المراسيم والأنظمة المخالفة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتخصيص بند في الموازنة العامة لهذا الغرض.

٩- اعتماد علمٍ ونشيدٍ وطنيين للدولة يعكسان تعددية مكونات الشعب السوري وإرثه الحضاري المشترك.

P.Y.D.K.S

١٠- إعادة هيكلة السلطة التنفيذية على أسس الكفاءة والمواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص، مع تمثيل عادل وحقيقي لجميع المكونات القومية والدينية، ورفض الإقصاء والتهميش.

١١- بناء جيش وطني وأجهزة أمنية مهنية تمثل مختلف مكونات الشعب السوري، وتخضع للسلطة التشريعية المنتخبة، وتنحصر مهمتها في حماية السيادة وسلامة الأراضي السورية، دون تدخل في الحياة السياسية.

١٢- الاعتراف الدستوري باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وضمان الحقوق الثقافية واللغوية لجميع المكونات القومية، بما في ذلك حماية لغات السريان الآشوريين، الأرمن، التركمان، الشركس.

١٣- مراجعة التقسيمات الإدارية بما يخدم بناء الدولة على أسس ديمقراطية، واعتماد القامشلي، كوباني، وعفرين كمراكز لمحافظات.

١٤- إطلاق الحريات العامة والفردية، بما يشمل حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والاعتقاد والإعلام، وضمان المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحمايتها من العنف والتمييز.

١٥- ترسيخ مبدأ فصل الدين عن الدولة، وضمان حياد المؤسسات العامة تجاه جميع المعتقدات، بما يتيح حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، ويحمي الخصوصيات الدينية والثقافية، دون أن يتعارض ذلك مع النظام العام.

١٦- اعتماد قانون للأحزاب يؤسس لتنظيم الحياة السياسية على أسس ديمقراطية، ويمنع الاحتكار، ويكفل التعددية والتداول السلمي للسلطة، ويضمن تمثيل كافة المكونات.

١٧- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والنقابات والهيئات المهنية، وتمكينها من المساهمة في الرقابة والمساءلة وصنع القرار، وإقرار قوانين تنظم عملها بما ينسجم مع الدستور الجديد.

١٨- ضمان حرية واستقلالية الصحافة والإعلام، وتحويل وسائل الإعلام الرسمية إلى منصات وطنية عامة تمثل التنوع السوري وتخدم الصالح العام، وتعمل كسلطة رقابية رابعة فاعلة.

١٩- مراجعة شاملة للمناهج التعليمية والسياسات الثقافية، لتحريرها من الفكر الشمولي والاستبدادي، وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان والتعددية واحترام الثقافات واللغات المتنوعة، وتجريم خطابات الكراهية والعنصرية.

٢٠- ترسيخ العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، عبر توزيع عادل للثروات الوطنية، وتبني سياسات مالية وضريبية عادلة، تضمن الحماية للفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، ومكافحة الفقر والبطالة.

P.Y.D.K.S

٢١- مكافحة الفساد عبر منظومة وطنية متكاملة، تشمل إصدار تشريعات صارمة، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، وضمان استقلال القضاء في محاكمة الفاسدين واسترداد الأموال العامة المنهوبة.

٢٢- حماية الملكية العامة والخاصة، لا سيما الممتلكات الثقافية، وضمان إعادة الحقوق لأصحابها المتضررين من النزاع.

٢٣- رفض كل أشكال الهندسة الديمغرافية، خصوصاً السياسات التركية ضد الوجود الكردي، والمطالبة بإلغاء نتائجها، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة السكان الأصليين.

٢٤- حظر الفكر العنصري والمتطرف، سواء كان دينياً أو طائفياً أو قومياً، ووضع قوانين واضحة لتجريمه ومنعه.

٢٥- دعم الطفولة، وضمان حقوق الأطفال في التعليم والصحة والرعاية، وحمايتهم من العنف والاستغلال، وفق الاتفاقيات الدولية.

٢٦- رعاية فئات الشباب، والثقافة، والرياضة، وتوفير البنية التحتية والفرص الملائمة لتطوير المهارات والمواهب، وتشجيع العلم والمعرفة والأنشطة الشبابية في الريف والمدينة.

٢٧- حماية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع، وضمان التشريعات التي تدعم تماسكها واستقرارها.

٢٨- اعتماد سياسات بيئية وتنموية مستدامة تراعي الأمن المائي والغذائي، وتحد من التصحر والتلوث، وتؤسس لعدالة بيئية وتخطيط وطني مسؤول.

٢٩- الالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، واعتماد مبدأ الحوار والتفاوض لحل النزاعات، والإسهام في تحقيق السلام الإقليمي والدولي.

P.Y.D.K.S

٣٠- تعزيز الجهود الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل عادل وغير مسيّس، والمطالبة بإلغاء العقوبات الاقتصادية التي تؤثر على الشعب السوري وتزيد من تدهور المعيشة.

٣١. الدعوة إلى نبذ العنف، ووقف القتال والدمار، واعتماد إجراءات بناء الثقة والتواصل، للوصول إلى حل سياسي شامل بإشراف الأمم المتحدة.

٣٢- العمل مع القوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية لتأسيس كتلة سياسية-اجتماعية تمثل كافة المكونات، تكون رافعة لحراك سياسي وطني جامع.

٣٣- بناء توافقات وطنية تنبذ الإقصاء والاستئثار، وتتجاوز عقلية الثأر، وتؤسس لمرحلة مصالحة وطنية شاملة بعد عقود من العنف والانقسامات.

المادة الخامسة : القضية الكردية

أولاً – القضية الكردية في سوريا:

١- إقرار الدولة السورية دستورياً بوجود الشعب الكردي كمكون رئيسي من مكونات الوطن السوري، وتكفل له في إطار السيادة الوطنية ووحدة البلاد، حق التمتع بكامل حقوقه القومية والثقافية والاجتماعية والسياسية، على أساس مبدأ المواطنة المتساوية والمشاركة المتكافئة في الشأن العام.

٢- الإقرار بحق الشعب الكردي في إدارة ذاتية ديمقراطية لمناطقه التاريخية كورداغ، كوباني، الجزيرة (عفرين، عين العرب، الجزيرة) واعتبارها وحدة إدارية سياسية ضمن وحدة البلاد، ويُقونن ذلك دستورياً من خلال صيغة واضحة للعلاقة

بين المركز والإدارات اللامركزية، تضمن التمثيل العادل وصنع القرار المشترك.

٣- يُكرّس الدستور الاعتراف باللغة الكردية لغةً رسمية ثانية في مناطق الإدارة الذاتية وأماكن التواجد الكردي في بقية المناطق السورية، وتُعتمد في مؤسسات الدولة، والإدارات المحلية، والتعليم العام والخاص، إلى جانب اللغة العربية، احتراماً للتنوع اللغوي والثقافي.

٤- إلغاء جميع القوانين والإجراءات ذات الطابع التمييزي أو العنصري التي استهدفت الكرد، وفي مقدمتها إحصاء عام ١٩٦٢، ومشروع الحزام العربي، وتُتخذ التدابير القانونية لجبر الضرر ورد الحقوق إلى أصحابها، مع تعويض مادي ومعنوي للمتضررين.

٥- اعتماد تدابير عدالة انتقالية لمعالجة الانتهاكات التي طالت مناطق كردية خلال النزاع السوري، بما في ذلك دمار كوباني بسبب "داعش"، والتهجير القسري في عفرين، سري كانيه، وكرى سبي نتيجة الاحتلال التركي، بما يضمن عودة السكان الأصليين، واستعادة الحقوق، وإنصاف المتضررين.

٦- يُعاد الاعتبار للمسميات الجغرافية والتاريخية في المناطق الكردية، وتُلغى آثار سياسات التعريب المفروضة، ويُصان الطابع الثقافي والتاريخي لتلك المناطق ضمن سياسة وطنية شاملة تحترم الخصوصيات المحلية.

٧- تُعتمد سياسات إنمائية عادلة ومستدامة للمناطق الكردية، تهدف إلى تعزيز الارتباط بالأرض عبر قوانين تشجع على

التنمية الزراعية، وتوسيع الخدمات والبنية التحتية، وتوفير التعليم، وتحفيز الاستثمارات الوطنية والمحلية.

٨. تُولى أهمية خاصة للتجمعات الكردية في العمق السوري، مثل جبل الأكراد (ربيعة، سلمى، كنسبا)، وريف حماة، وأحياء الكرد في المدن الكبرى (دمشق، حلب، حمص، حماة، الرقة، دير الزور)، بما يكفل مشاركتها السياسية والثقافية وحقوقها كمكونات أصيلة في النسيج الوطني.

٩- يُعترف بعيد "نوروز" (٢١ آذار) عيداً وطنياً عاماً، ويُدرج ضمن العطل الرسمية للبلاد، بوصفه موروثاً ثقافياً وحضارياً جامعاً للكرد وشعوب المنطقة.

١٠- تتكفل الدولة بتعزيز الثقافة الكردية وتطوير اللغة والفنون والتراث، ويُخصص حيّز للإعلام الرسمي باللغة الكردية، وتُدرج هذه الحقوق ضمن التشريعات والمؤسسات الثقافية والتعليمية، على أساس مبدأ التعددية والإنصاف الثقافي.

١١- تُصان الحقوق الدينية والمدنية للكرد الإيزيديين، ويُكفل تمثيلهم في المؤسسات العامة، على أساس مبادئ التعددية والمساواة واللا تمييز.

ثانياً : في الشأن الكردي الداخلي

١- يعمل الحزب على بلورة خطاب سياسي كردي موحّد يعكس عدالة القضية الكردية في سوريا، ويقف ضد الانقسام والتخوين، ويُعلي من شأن المصلحة العامة على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة.

٢- يؤكد الحزب على استقلالية القرار الكردي السوري، ويدعو إلى احترام خصوصية نضال كل جزء من كردستان، ورفض التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، مع إرساء العلاقات بين الأجزاء على أساس الاحترام المتبادل والتضامن القومي المشروع.

٣- تعتبر الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا منجزاً وطنياً سورياً وقومياً كردياً في مواجهة الاستبداد والإرهاب، ويعمل الحزب على تطوير هذه التجربة وحمايتها، وضمان تكاملها مع الحل السياسي الوطني العام، ضمن إطار دستوري تعددي ديمقراطي.

٤- يُعتبر العلم الكردي (الراية ذات الألوان الثلاثة: الأحمر، الأبيض، الأخضر، تتوسطها شمس صفراء) رمزاً ثقافياً وقومياً جامعاً للشعب الكردي، يُحترم ويُفصل عن الانتماءات الحزبية، ويُعتمد في الفضاءات العامة الكردية كمعبّر عن الهوية.

٥- يُعمل على تحسين البيئة الديمقراطية للحركة الكردية في سوريا من خلال دعم المشاريع الوحدوية، وإعادة ترتيب صفوفها وتأطيرها سياسياً وتنظيمياً ، عبر مسارات الاندماج والتحالف والعمل المشترك، بما يحقق تطلعات الشعب الكردي والمصلحة الوطنية.

٦- تُشجّع المبادرات البيئية والتنموية المستدامة في المناطق الكردية، عبر تنظيم فعاليات موسمية لحماية البيئة، التشجير، الحد من التلوث، والحفاظ على التنوع البيئي بالتعاون بين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

٧- يُشجَّع الكرد في المهجر على الحفاظ على لغتهم وهويتهم الثقافية، والتفاعل مع قضايا شعبهم، مع الالتزام بقوانين الدول المضيفة، والإسهام الإيجابي في الحياة العامة فيها.

ثالثاً: في العلاقات الكردستانية

١- يتضامن الحزب مع نضال الشعب الكردي في سائر أجزاء كردستان من أجل نيل حقوقه المشروعة بالوسائل السلمية والديمقراطية، ويدين السياسات العنصرية والعنفية التي تمارسها الأنظمة ضدهم، مع التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف.

٢- يسعى الحزب إلى تطوير العلاقات الأخوية بين القوى الكردية في الأجزاء الأربعة من كردستان على أساس التعاون والتكامل، ونبذ الصراعات، وتوحيد الخطاب والمواقف في المحافل القومية والدولية الحقوقية.

٣- يُعدّ أي منجز قومي كردي في أي جزء من كردستان مكسبا جماعياً ، ويدعو الحزب إلى دعمه وحمايته، ولا سيّما إقليم كردستان العراق والإدارة الذاتية في إقليم شمال وشرق سوريا، باعتبارهما نموذجين لخيارات سياسية كردية ووطنية ناجحة.

٤- يعبر الحزب عن تضامنه مع الكرد في لبنان ودول القوقاز، ويدعو إلى ضمان حقوقهم كمواطنين متساوين، وصون هويتهم الثقافية، ضمن الأطر الدستورية والقانونية في بلدانهم.

الخاتمة :

ينطلق الحزب من التزامه بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وبمبادئ العدالة والحرية والمساواة، ويعتمد الحوار واللاعنف والوسائل الديمقراطية سبيلاً لتحقيق تطلعاته السياسية والاجتماعية.

ويرى الحزب أن بناء سوريا جديدة يقتضي القطيعة مع الاستبداد، وترسيخ قيم العلمانية، والديمقراطية، والمواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، في ظل دستور ضامن للتعددية وحقوق المكونات.

وفي هذا الإطار، يُعد تحقيق العدالة للشعب الكردي جزءًا لا يتجزأ من المسألة الوطنية السورية، وقضيته تمثّل نموذجًا لاختبار التغيير الحقيقي، على أساس الاعتراف، والإنصاف، والشراكة الفعلية في بناء دولة ديمقراطية تعددية، لا مركزية، تحترم الكرامة الإنسانية وتصون السلم الأهلي، والعيش المشترك.

صادق عليه المؤتمر الثامن لحزب

الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا

القامشلي / تموز/ ٢٠٢٥